الا ترى انهم يعدون الجسم الطبيعي المطلق من الجوهر والتعليمي من الكم والنص لا يحدون الصورة الجسمية بمقولة الجلا
بالذات فهي لا تكون عين الكم او جزءه فابطال هذا المذهب الكاسر على ما لا مقالية قد قبح كما ذكرنا نزد المتكلم مبين بالتب
المقرر عندهم لا تجرى ونسبه لخلافه والحق عندي ان الصحيح هو المذهب على طور العقل بعد تسليم ما ذكره هؤلاء من
ان هذه الجسم التعليمي وخواصه ولا ما يرد الباطل من بين يديه ولا من خلفه قوله بسبعة اتصال الجسم التعليمي
وجه ابطال هذا المذهب بدليل عقلي آخر سوى المخالفة لمذهبهم فيتحصل الترتيب هذا المذهب وجهها الاول
مخالفة ما صرحوا به من مذهبهم والثاني مخالفة العقل قوله ولو افقه كلام الشيخ في الشفاء وانت تعرف
فساده مما ذكرنا سابقا وقد بين الشارح فيما سيأتي بانه لا يكون الجسم التعليمي من مقولة الكم فكلام الشيخ
يكون مردودا او باولا انه لا ما نبهنا سابقا فان المصحح لمذهب جمهور الحكماء في الجسم التعليمي هو القول
قوله وتحريره انه لا شك ان ذو الجسم جزاه لابد من بيان حاصله ثم بيان فساده ثم التصحيح بما حرره
المصنف كتبت بحيث يخرج عن ظلمات الشبهات فاقول حاصل ما حرره الشارح ان الجسم في نفسه متصل او مستلزم للاتصال
على اختلاف الرأيين وعلى التقديرين قابل للانفصال اي مستعد له والقابل للانفصال غير الاتصال ضرورة
ثبوت وجوب المقبول مع القابل حال المستعد له بخلاف ان يجتمع مع المستعد له وان لم يجتمع من حيث الاستعداد
فاذا يكون المتصل والقابل له متغايرين فثبت التكثر في ذات الجسم وقد تبين ما قاله الشارح من ابطال
امره مرارا ان يتكثر ذات الجسم فلابد له ان يثبت في ذات الجسم جهة الفعل والاستعداد ولا
ان فعلية الاتصال ثابتة للجسم في حد ذاته وكذا ذاته من حيث هي متصف بالاستعداد الانفصال فثبت
ما وراء الاتصال جزء آخر في الجسم يكون قوة الانفصال فتركيب الجسم من امرين يكون احدهما متصلا بالفعل
والآخر مستعد الانفصال فثبت المطلوب وهذا على التقدير ارادة الاستعداد من القبول وان اريد به
مطلق الاتصاف فنحوه ان الجسم متصل في حد ذاته هو بالنظر الى نفس ذاته يمكن بالامكان الذاتي ان
يتصف بالانفصال ولا يكون المتصف بالانفصال نفس الاتصال فلابد له من جزء آخر متصف به
فان امكن الاتصاف بالنظر الى ذاته والجزء الآخر هو الهيولى فثبت المطلوب هذا على تقدير ان يكون
المقبول هو الانفصال واما على تقدير ان يكون هو الاتصال فيلزم قبول الشيء لنفسه او الاتصاف به

وهو محال بالضرورة ضرورة التغاير بين المتصف والمتصف به المستعد والمستعد له او يلزم قبول الشيء للمتماثلين اعني ما
هو الاتصال اللازم والثاني العارض بعد الفصل فلابد للاتصال الثاني من قابل آخر وهو الهيولى وفيه
نظر دقيق لوجوده سوى الانظار الاتية في كلام الشارح على التقديرين الاول على التقدير الاول ان المستعد
للانفصال هي طبيعة الاتصال من حيث هي اعني لوجوده الطبيعي لا الكائن في ضمن الافراد المتعاقبة
له فالانفصال وان كان يعدم به الاتصال ولكن نفس استعداد الانفصال قائم بمحل الاتصال
من ... ان يعتبر تشخصه دائما لقاء الاستعداد الشخصي يقتضي له الاتصال الشخصي ضرورة بقاء تشخص
المحل لبقاء تشخص الحال فغير لازم وكذا القوم الاستعداد الاتصال العارض فنفس الاتصال لوجوده الطبيعي
القائم بوجود طبيعة الجسم فالقابل حينئذ في كلتا الصورتين طبيعة الاتصال فقط لا التي بكثر الطبائع
الشخصية للجسم بالاستعدادات المتكثرة العاقبة تواردا الامثال انما يكون بالمادة كما حقق في مقامه
تعد فرضنا الاتصال بينهما غارا عن المادة فيبطل النظر المذكور لانا نقول هذا اول الكلام فان من لا يسلم
المادة كيف يسلم بكثر الافراد الطبيعة النوعية الاتصالية بتكثر استعداداتها ولم يقم عليه برهان قوي
بعد ولو اكتفى هذا المستنبع عن اقامة البرهان المذكور والنظر الثاني على التقرير الثاني بان المتصف بالانفصال
وكذا الاتصال العارض هو نفس طبيعة الاتصال الجوهري المعبر عنه بقابلية الابعاد فان المتصف بتكثر
التشخص ووحدته هو نفس الطبيعة النوعية فالجوهر القابل للابعاد الثلثة هو الذي يتصف بوحدة التشخصية
ووحدته وجوده في حالة الاتصال وهو يتصف بكثرة التشخص ووجوده في حالة الانفصال ولا يلزم
المحذور فيه اصلا فان قلت ان وحدة الاتصال التشخصي وكذا الكثرة التشخصية انما تتصف به الواحد
الشخصي فان تشخص الحال مطلقا تابع لتشخص المحل فلابد من ان التشخص الاتصال التشخص في الحالين وهو كما ترى
قلت ان القاعدة المذكورة من ان تعين الحال انما يجي من تعين المحل مخصوصة بما ... الوجود التشخص وقد
حققته في مقامات آخر في بعض الحواشي لا نعيده ههنا خوفا للاطناب ان شئت فارجع اليه على انه
لا نفيد مطلوبكم من بقاء تشخص واحد في الحالين اي الفصل والوصل لجواز ان يكون محل واحد للوحدة
والكثرة التشخص متغايرين الوجود بحسب التشخص واتفاقا ما نشترك في الوجود النوعي الذي ذكرنا في الحالين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)